التحرير

سياسية اخبارية جامعة

اعلام هادف يلتزم بقضايا الأمة

مشروع دستور دولة الخلافة
الجهاز الإداري

المادة 98 - لكل من يحمل التابعية، وتتوفر فيه الكفاية رجلاً كان أو امرأة، مسلماً كان أو غير مسلم، أن يُعَيَّنَ مديراً لأية مصلحة من المصالح، أو أية دائرة

إقرأ في هذا العدد

-الدعاة بين قبضة السيسي ومقتضيات الشرع
-تدهور الخصوبة في دولة الحداثة ومعالجتها من وجهة نظر الإسلام
-الغرب المستعمر وحكام المسلمين فكّان لكماشة واحدة
-هل الدولة الديمقراطية على مسافة واحدة من الجميع

الأحد 8 رجب 1447هـ | الموافق لـ 28 ديسمبر 2025 م | العدد 573 الثمن 1000 مليم | ISBN 2643-2382

كلمة العدد

استقالة أمينه العام، اتحاد الشغل مركون حتى تطمسه السوافي

وأخيرا بدأت تتكشف إثر الإعلان، يوم الثلاثاء 23 ديسمبر 2025، عن استقالة الأمين العام للاتحاد التونسي للشغل، أمام كل مهتم بالشأن العام للبلاد التونسية، حقيقة الثقل المزعوم لمنظمة اتحاد الشغل. ذلك أن المنظمة التي ظلت ولعقود طويلة تسوّق للرأي العام على أنها أحد أركان دعامة المجتمع، والمعارضة للسلطة، والتي لا يمكن أن تستقيم الحياة إلا بوجودها في المجتمع، بعد أن مرّ خبر استقالة أمينه العام مرورا عابرا، وطوي في يومين. بل إن استقالة الطبوبي لم تضف أي مفعول على الانسداد السياسي التي تمر به البلاد، ولا على المواجهة المفتوحة بين السلطة والأحزاب المعارضة لها. ذلك أنه انطمس أي دور لما بسمى بمنظمات المجتمع المدني كاتحاد الصناعة والتجارة والصناعات التقليدية، الهيئة الوطنية للمحامين، والرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان، إلا ما كان من تخبط من الاتحاد العام التونسي للشغل، بعد أن قررت السلطة أنه لم يعد يُسمح لأي طرف بلعب أي دور في الحياة العامة، ولا حتى في المفاوضات الاجتماعية، حتى المتعلقة منها بالزيادة في الأجور.

لم تشغل استقالة الطبوبي الرأي العام في شيء، ولا كان لها أثرا في حياة الناس، ولا كانت معرفة أسباب تلك الاستقالة مطلبا لهم، بل إن الدوائر النقابية نفسها، سواء كانت في دائرة مركزيتها أو منخرطيها، لم يبدر منها ما يكشف عن أن هناك اهتماما بالبحث في موضوعها، أو أن هناك مسارعة للانخراط في معالجة "أزمة" المنظمة، أو إعادة رسم مسارها وتجديد قياداتها وخياراتها. لم تزد هذه الاستقالة إلا أن عرّت حقيقة هذه المنظمة، بأن أبرزت ضحالة تأثيرها في المجتمع، بل وكشفت أنها كانت إحدى أهم أسباب أزماته المتراكمة. فربط استقالة الطبوبي وتقديمها كأمر خطير يكشف عن أزمة ثقافية في العمل النقابي، كمسألة اللامركزية النقابية، أو البعد الديمقراطي في العمل النقابي، تضخيم لجسم طالما أعطي دورا أكبر من حجمه، وإن هدّد بتنفيذ إضراب عام هو أول من يعلم أنه ما كان ليقدر أن ينفذ ذاك الإضراب لولا الموافقة الضمنية للسلطة التنفيذية. أما مطالبة اتحاد الشغل بوقف المحاكمات المفتعلة، وإطلاق سراح مساجين الرأي، وإنهاء المرسوم ٥٤ المتعلق بمكافحة الجرائم المتصلة بأنظمة المعلومات والاتصال، هي جملة من التعبيرات أدمجت بدوره الموكول إليه أساسا كالمطالبة باستئناف نشاط المجلس الوطني للحوار الاجتماعي، أو فتح باب التفاوض في مطالب الشغّالين. فالنقابات والعمل النقابي أنشئت منذ البداية تحت عنوان الدفاع عن حقوق العمال ومصالحهم الاقتصادية والاجتماعية، وللوقوف في وجه استغلال نفس النظام الذي أنشأها، وتوفير بيئة عمل آمنة، وتحسين الأجور وظروف العمل، خاصة مع بداية الثورة الصناعية، لتكون عامل حماية للنظام الرأسمالي من غضب الطبقة العاملة، كل ذلك لم يعد يكتسب تلك الأهمية ولم تعد الحاجة أكيدة لوجود نقابات وعمل نقابي أمام نشوء مجالات اقتصادية جديدة تركزت على الاقتصاد الأخضر والطاقات المتجددة، وظهور التحول الرقمي كالذكاء الاصطناعي، التجارة الإلكترونية، الخدمات عن بعد، والاقتصاد الدائري. **كان لتلك التحولات الاقتصادية والاجتماعية أثر في تغير هيكل سوق العمل وظهور أشكال جديدة من العمل، اقتصاديات المنصات، مما أضعف نفوذ النقابات التقليدية، كل ذلك ساهم في تعميق الانقسامات الداخلية في بنية الهياكل النقابية مع تحديات في تمويل النقابات نفسها، شكلت تحديات لقدرة النقابات على تحقيق أهدافها بشكل كامل، مما ساهم في تراجع نسبة العضوية النقابية بشكل كبير، مما أضعف قدرتها على التعبئة الشاملة، وأضعف كذلك قدرتها على الاستمرار في تنظيم احتجاجات فاعلة مما يقلل من قوتها التمثيلية والتفاوضية، فلم يعد للنظم الرأسمالية كبير حاجة للعمل النقابي، فكان لا بد من ركنها على هامش الأحداث حتى تطمسها السوافي**

تداعيات الضربات الأمريكية في نيجيريا على الأمن الداخلي والاستقرار الإقليمي

أعلنت القيادة الأميركية في إفريقيا في منشور على منصة إكس أنها شنت غارة "بناء على طلب السلطات النيجيرية في ولاية سوكوتو أسفرت عن مقتل عدد من إرهابيي تنظيم الدولة الإسلامية". وأكدت وزارة الدفاع الأمريكية الجمعة أن الضربات تمت بموافقة من لاغوس. قال مسؤول في البنتاغون "تعاونت وزارة الحرب مع الحكومة النيجيرية لتنفيذ هذه الضربات. وقد وافقت الحكومة النيجيرية على هذه الضربات"، من دون أن يحدد ما إذا كانت القوات المسلحة النيجيرية قد شاركت فيها.

شهدت نيجيريا تحولاً دراماتيكياً في سياستها الأمنية بين أكتوبر وديسمبر 2025، حيث انتقلت من استنكار حاد لتصريحات ترامب التي اتهمتها بالتقصير في حماية المسيحيين ورفض أي تدخل خارجي، إلى قبول شراكة استراتيجية مع الولايات المتحدة تحت ضغط تفاقم الهجمات الإرهابية وعجز جيشها الميداني. فتطور الموقف من مشاورات داخلية في أوائل ديسمبر حول تعاون استخباراتي محدود، إلى موافقة رسمية على تنسيق عمليات عسكرية مشتركة بحلول منتصف الشهر، بلغت ذروتها بتنفيذ ضربات جوية أمريكية-نيجيرية مشتركة في 26 ديسمبر، التي وُصفت رسمياً بأنها عملية منسقة بالكامل تستهدف الإرهاب وليس أي جماعة دينية، في محاولة للحفاظ على خطاب يوازن بين المشاركة الدولية الفعالة والتأكيد الثابت على السيادة الوطنية.

التصعيد الأمريكي في نيجيريا والتركيز على حماية المسيحيين

تستهدف الخطة الأمريكية في نيجيريا، المنبثقة من استراتيجيتها الأمنية لعام 2025، تعزيز الوجود الأمني الأمريكي في إفريقيا عبر شراكة استراتيجية مع أبوجا التي تُعد لاعباً محورياً. وقد تجسد هذا التعاون عملياً من خلال تنسيق استخباراتي وعسكري دقيق بلغ ذروته بضربات جوية مشتركة في ديسمبر 2025، نُفذت تحت شعار الدقة واحترام السيادة النيجيرية. وسرّع الخطاب السياسي الأمريكي، وخاصة تصريحات ترامب المثيرة للجدل حول "اضطهاد المسيحيين"، من وتيرة هذا التعاون عبر تحويل الملف إلى أولوية دبلوماسية وأمنية. في الجهة المقابلة، اضطرت نيجيريا، تحت وطأة التهديدات الأمنية المتصاعدة وعجزها الميداني، إلى التخلي عن موقفها الاستنكاري الأولي لقبول شراكة منظمة مع واشنطن، وهو تحول كشف عن انقسام داخلي بين مؤيد للدعم الخارجي ورافض له كدليل على ضعف الدولة.

عندما تثير إدارة ترامب قضية الاعتداء على المسيحيين في نيجيريا، فهي لا تتحدث فقط بدافع إنساني أو ديني، بل تستخدمها كغطاء أخلاقي لتبرير تدخل سياسي وأمني، وفي نفس الوقت مدخل لإعادة تشكيل التحالفات داخل نيجيريا نفسها، عبر دعم مناطق الجنوب المسيحية الغنية بالنفط (دلتا النيجر)، في مقابل الشمال المسلم الذي تسيطر عليه أحزاب أكثر استقلالية

كما تُعد تقارير لجنة الحوق الدينية الدولية (USCIRF) أداةً سياسية أكثر منها تقييماً محايداً، حيث تروج لسردية "اضطهاد المسيحيين" عبر منهجية انتقائية تُختزل فيها الأزمات المعقدة في بعدها الديني فقط، متجاهلة الأسباب الجذرية كضعف الدولة والعوامل الاقتصادية. وتعتمد هذه التقارير لغة اتهامية دون إثبات قانوني، وتخلط بين عنف الجماعات غير الحكومية والفشل الأمني لتحميل الدولة المسؤولية الأخلاقية كاملة، كما تهمش ضحايا العنف من غير المسيحيين. ووظيفتها السياسية تكمن في تبرير التدخل الخارجي وخدمة الخطاب الانتخابي الأمريكي الداخلي، دون تحمل تبعات هذا التدخل.

التتمة في الصفحة الثالثة

هل تستعيد تونس الخضراء تاريخها الأخضر الوضّاء..؟

لقد رسم الغرب الحاقد الماكر سياسات خبيثة لبلاد المسلمين، في مرحلة الثورات ضد الاستعمار الأول، بعد هدم الخلافة العثمانية، وكان من هذه السياسات الحيلولة دون الأمة وتاريخها وحضارتها؛ كي لا تستأنف الأمة هذا التاريخ المشرق والحضارة السامية؛ فانتهت هذه المرحلة العصيبة من تاريخ الشعوب المسلمة (مرحلة الثورات ضد الاستعمار)؛ بإخراج الاستعمار العسكري من كل بلاد المسلمين تقريبًا، لكنه بقي سياسيًا وفكريًا، عن طريق العملاء السياسيين والفكريين. ومن تلك البلاد التي خاضت بلادنا (تونس الخضراء) غمار هذه المرحلة العصيبة حيث بذل أبناؤها الأباة المناضلون، تضحيات عظيمة وشهداء كثيرين لإخراج هذا المستعمر المغتصب تمثلت في ثورات عظيمة قادها عدد من علماء الزيتونة، والتي انتهت وللأسف، بالمؤامرة الصورية الهزلية التي سميت بمعاهدة الاستقلال سنة ١٩٥٦م، وتولى أحد رجالات الثورة – من عملاء الاستعمار – الحكم بتآمر مع الاستعمار الفرنسي وهو (الحبيب بورقيبة)!!.

إن هذه التضحيات العظيمة وللأسف – ونتيجة غياب الوعي على الأهداف والغايات والتاريخ – قد استغلها المستعمر والتفّ على شعبها المناضل المثابر، فاستبدل الاستعمار العسكري بالاستعمار السياسي، فجاء بعملاء سياسيين بعد مرحلة الثورات مباشرة، وكان آخر هؤلاء العملاء حكومة (بن علي) التي ثار عليها أبناء تونس الأخيار الكرماء.

إن الاستعمار وعملاء الاستعمار السياسيين والفكريين قد حاولوا بكل ما أوتوا من قوة وطاقات وجهود وأموال – في الداخل والخارج – طمس هوية الشعب المسلم في تونس وفصله عن تاريخه وفكره وحضارته العريقة، وحاولوا كذلك نشر الفكر الغربي الوضيع في الشارع التونسي كلّ ذلك من أجل طمس هوية هذا الشعب وتاريخه وحضارته.

إلا أن ارتباط الشعب المسلم في تونس بتاريخه ولغته وحضارته كان أقوى من كل تلك المحاولات الإجرامية الخبيثة؛ حيث فاجأ – هذا الشعب المثابر العظيم – المستعمر الغاشم في أكثر من مرة مؤكّدا أنه شعب عريق، متصل بتاريخه وحضارته، ويرفض مشاريع الغرب وسياسته الوضيعة. حيث انفجرت الثورة في 17 ديسمبر 2010 -لا أقول ضد بن علي – ولكن ضد عملاء الغرب وسياساته وفكره؛ العاملة في تونس لطمس هوية تونس وتاريخها، واستمرت هذه الثورة تطالب بإعادة تونس إلى تاريخها وحضارتها، لكن هذا الغرب بخبثه ودهائه وسياساته الماكرة استطاع أن يلتف على الثورة ويغير المسار قليلًا، ويحرفه عن وجهته الصحيحة، تمامًا كما فعل بالثورات الأولى في عهد الاستعمار العسكري المباشر؛ وذلك بمساعدة البعض من عملائه داخل تونس؛ وخاصة ممن ادعوا حرصهم على الثورة وأهدافها وغاياتها؛ من بعض الأحزاب الوطنية والإسلامية.

و بدل أن يصل الشعب إلى غايته وهدفه السامي في ربط تونس بتاريخها وحضارتها؛ أصبح الهدف عند القائمين على السلطة الالتفاف على الثورة لربط تونس بأهداف الاستعمار، وإبقاء التبعية السياسية من جهة و التعتيم على من يدعون إلى التغيير الحقيقي الصحيح من جهة أخرى. فهل انتهت الثورة في تونس عند هذا الحدّ؟ وهل استطاع قادة هذه المرحلة من عملاء الاستعمار، وقادة هذا الفكر الساقط إقناع الشعب المسلم في تونس بأن هذا هو الهدف، وان الشعب قد حقق غاياته وأهدافه؟وهل سكت شعب تونس العظيم عن أهدافه السامية الجليلة النبيلة العريقة.!!.

إن ما يجري اليوم في تونس الخضراء من بروز من يدعو لإعادة الخلافة الإسلامية التي هدمها المستعمر وقسم بلاد المسلمين بعدها إلى دول ودويلات - بعد سنوات طويلة من العمل الاستعماري فكريًا وسياسيًا -

التتمة في الصفحة الثانية

الدعاة بين قبضة السيسي ومقتضيات الشرع

شهدت الساحة المصرية مؤخراً إعلان برنامج تدريبي ممتد لعامين داخل الأكاديمية العسكرية، موجَّه إلى دعاة ووعاظ من وزارة الأوقاف يحملون درجة الدكتوراه. البرنامج قُدّم إعلامياً على أنه نقلة نوعية في "تجديد الخطاب الديني" وتعزيز "الفكر المستنير". وفي أثناء لقائه بهؤلاء الدعاة، أدلى الرئيس المصري بتصريحات ركّز فيها على أن الدعاة "ليسوا حراساً للدين فقط، بل حراس للحرية"، وأن الإنسان يمتلك "حرية الاختيار في الإيمان".

هذه العبارات ليست مجرد ملاحظات عابرة، بل تحمل دلالات سياسية وفكرية عميقة، وتتسق مع مسار واضح تتبناه الدولة منذ سنوات في التعامل مع الدين، وضبط الخطاب الشرعي، وإعادة تشكيل الوعي العام وفق رؤيتها، وبما ينسجم مع المعايير الغربية فيما يسمّى "قضايا الحريات الدينية"، والتي تُعد أحد أهم الشروط السياسية والدبلوماسية التي تُطرح في العلاقات مع الغرب.

لماذا الأكاديمية العسكرية؟

إلحاق الدعاة بدورة تمتد لعامين داخل مؤسسة عسكرية، وليس في جامعة أو معهد شرعي، يحمل رسالة واضحة هي أن الدولة لم تعد تنظر إلى الدعاة بوصفهم علماء يبلّغون أحكام الشرع، بل كوادر وظيفية تُعاد صياغة ولائها وتوجيه خطابها بما يخدم استراتيجية السلطة. مظاهر ذلك تتضح في أمور:

1. **عسكرة الخطاب الديني** بدمج الدعاة داخل منظومة عسكرية ذات طبيعة انضباطية لغاية إعادة تشكيل شخصياتهم على أساس الطاعة والتسليم، وتحييد دورهم الدعوي الأصلي وتحويلهم إلى أدوات ضبط مجتمعية، وصنع دعاة لا يتحركون وفق النصوص الشرعية بل وفق سياسات الدولة.

2. **تكريس المرجعية السلطوية بدل المرجعية الشرعية** في دراسة تمتد لعامين تحت إشراف جهات غير شرعية تعني أن المرجعية المعتمدة للداعية لم تعد الشرع، بل النظام، وهذا ينسجم مع فلسفة السلطة التي تتعامل مع الدين بوصفه مكوّنا ثقافياً يجب تدجينه، لا منظومة ربانية شاملة ملزمة للحاكم والمحكوم.

3. **هندسة وعي ديني جديد** عبر مناهج توصف بأنها "أعلى من الدكتوراه"، يحاول النظام إضفاء هالة أكاديمية على هذا المشروع، بينما الهدف الحقيقي هو صناعة جيل من الدعاة ينشر خطاباً دينياً منزوع المخالب.

لماذا يركّز السيسي على حرية الاعتقاد أمام الغرب؟

مفاهيم متصالحة ومنسجمة مع العلمانية، مع تبريرات شرعية للواقع القائم وسياسات الدولة، ونماذج طاعة سياسية مغلفة بلغة دينية. وبهذا تتحول مهمة الداعية من تبليغ الحق إلى حماية السردية الرسمية.

حرية الاعتقاد هل هي من الإسلام؟

تصدّر الرئيس في خطابه الحديث عن أن الإنسان يمتلك "حرية الاختيار في الإيمان"، وأن الدعاة يجب أن يُروّجوا لهذه الفكرة بوصفها قيمة إنسانية عليا. ولكن يجب التفريق شرعاً بين حقيقتين:

1. **حرية الاختيار بين الإيمان والكفر**، أي أن الله لم يُكره الناس على الإيمان قهراً: [لَا إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ]، [فَمَنْ شَاءَ فَلْيُؤْمِنْ وَمَنْ شَاءَ فَلْيَكْفُرْ] هذه آيات تتحدث عن الترك الأول وليس الإباحة الشرعية. فالعبد يملك أن يختار الكفر، لكن لا يباح له شرعاً أن يختاره. فبقاؤه على الكفر معصية واختياره للكفر معصية وإن حرم إكراهه على الإيمان.

2. **الحكم الشرعي الذي يضبط المجتمع** الإسلامي، فقد جاء الإسلام بأحكام واضحة في منع التعدي على عقيدة الأمة، وتحريم الدعوة للكفر داخل المجتمع الإسلامي، ومنع الردّة أو نشر أي أفكار تهدم العقيدة. مع وجوب حماية الدين باعتباره أحد الضرورات. فالإنسان يملك حرية الاختيار من حيث الواقع، لكنه لا يملك شرعية الاختيار من حيث الحكم. أما الخطاب الذي يروّج لحرية الاعتقاد كقيمة مطلقة فهذا خطاب علماني بامتياز، يتعارض مع الإسلام، ومع وظيفة حامل الدعوة التي هي البلاغ والبيان والإنكار، وليس التسويق لفكرة أن الإيمان مجرد خيار شخصي قابل للتفاوض. بهذا يتضح أن النظام يحاول إعادة تفسير النصوص بما يتناسب مع المعايير الغربية لا مع الأحكام الشرعية.

خلال العقد الأخير، أصبح تجديد الخطاب الديني أحد الملفات التي تقدمها الأنظمة العربية إلى الغرب، بهدف:

1. نيل الشرعية الدولية؛ فالغرب يتبنى سياسة ربط التعاون السياسي والاقتصادي بملف الحريات الدينية، ورقابة الدولة على الخطاب الديني، ومكافحة ما يُسمّى "التطرف الفكري". لذلك، يظهر النظام نفسه أمام الغرب باعتباره الأكثر جرأة في إخضاع المؤسسات الدينية، والقادر على إعادة تشكيل الإسلام بما يتماشى مع القيم الغربية، واللاعب الذي يقدّم نفسه كدرع ثقافي في مواجهة "الخطر الإسلامي"، ورأس الحربة التي يوجهها الغرب للأمة في صراعه مع الإسلام.

2. **إرسال رسالة:** "نحن البديل الآمن"؛ فحين يقول السيسي إن الدعاة "حراس للحرية لا للدين فقط" فهو يخاطب الغرب أكثر مما يخاطب الداخل، ليقول لهم نحن قادرون على تقديم إسلام جديد غير صدامي، منضبط، بعيد عن السياسة، خادم للاستقرار الذي تريدونه.

3. **استخدام ملف الدين كورقة ضغط داخلية وخارجية.** ففي الداخل يتم احتكار الخطاب الشرعي عبر وزارتي الأوقاف والأزهر لضمان عدم خروج خطاب يزعج الدولة. وفي الخارج يُستخدم الخطاب ذاته لإثبات "التقدم" في ملفات يراها الغرب حساسة، ما يسهل الحصول على الدعم السياسي والمالي.

ما هي النظرة الصحيحة لمحاولة إعادة تشكيل الدين لخدمة السلطة؟

إن تبديل أحكام الإسلام من أعظم صور الانحراف، وجعل الدولة حَكَماً على النصوص اعتداء على حق الله في التشريع، وتوجيه الأئمة لخدمة السلطة خروج عن مهمة البلاغ والأمر بالمعروف.

حامل الدعوة في الإسلام دوره هو قول الحق مهما خالف السلطة، ومواجهة الظلم لا تبريره، وحفظ العقيدة لا إعادة صياغتها ولا هندستها وفق رؤية الغرب، ونشر الإسلام كما هو، لا كما يريد الحاكم أو الغرب. أما الإمام وحامل الدعوة الذي يُصنع في بيئة سياسية محكمة تفرض عليه مفاهيم جاهزة، فإنه يفقد أهم خصائصه؛ الاستقلالية الشرعية.

البرنامج التدريبي للأكاديمية العسكرية، وما رافقه من تصريحات حول "حرية الاختيار في الإيمان"، ليس عملاً علمياً بريئاً ولا خطوة إصلاحية في مجال الدعوة كما يُروَّج، بل هو جزء من مشروع متكامل لإعادة تشكيل بنية الوعي الديني في مصر، وتحويله إلى خطاب علماني محسوب، يُستخدم داخلياً لضبط المجتمع، وخارجياً لكسب رضا القوى الغربية. وهذا المسار يصطدم بوضوح مع أحكام الإسلام ومع طبيعة الخطاب الشرعي الذي يأبى التكيّف مع السلطة أو الانصهار في نظام سياسي لا يحكم بالإسلام. ومن هنا تأتي ضرورة أن يكون عند الأمة وعيٌ كافٍ بأن الدين لا يُحمى داخل الثكنات، وأن الدعاة لا يصنعون بقرارات سياسية، وأن الإسلام ليس مادة قابلة للقولبة، إنما هو وحيٌ يُتلى، وأحكامٌ تُطبّق، وأمة تُحمّل على النهوض به لا على إعادة صياغته ليتوافق مع شروط المانحين ورضا الغرب!

يا علماء الكنانة: لقد أخذ عليكم الميثاق أن تبيّنوا الحق ولا تكتمونه، وأن تكونوا لسان صدق لا أداة تبرير... فلا يحملنّكم ضغط سلطان، ولا خوف تضييق، ولا سعيٌ لمنصب، على أن تزيّفوا أحكام الدين أو تُلبسوا الحق بالباطل. فإن سكوتكم هو أول الطريق لانهيار الأمة، وصوتكم هو أول أبواب نصرها. فكونوا كما كان العلماء الصادقون عبر التاريخ يقفون لله، لا للحاكم؛ يقولون الحق لا يخافون في الله لومة لائم؛ يحمون العقيدة من التحوير، ويحملون الأمة إلى العزّ لا إلى التبعية.

ويا أهل الكنانة جميعاً: احملوا دينكم بقوة، واثبتوا على الحق، ولا تسمحوا لأحد أن يصادر عقولكم أو يفرّغ دينكم من محتواه أو يختزله في شعارات جوفاء.

كتبه أ.سعيد فضل

تدهور الخصوبة في دولة الحداثة
ومعالجتها من وجهة نظر الإسلام

سجل معدلُ الخصوبة في تونس تراجعًا ملحوظًا ليبلغ نحو 1,7 طفل لكل امرأة، وهو مستوى أدنى من عتبة التعويض الديمغرافي المقدّرة بـ 2,1. هذا التحول الديمغرافي يفتح باب التساؤل حول حصيلة سياسات دولة الحداثة في تحديد النسل التي اعتُمِدت منذ عقود، والمتأثرة إلى حدّ كبير بنماذج ونظريات ديمغرافية غربية.

غير أنّ الإشكال لا يقتصر على هذه السياسات في حدّ ذاتها، بل يتجاوزها إلى طريقة تفكير حكّام المسلمين وحكّام كثير من الدول النامية، الذين ينظرون إلى كثرة السكان باعتبارها عبئًا اقتصاديًا واجتماعيًا. والحال أن هذه النظرة تتناقض مع ما استقر عليه علم الاقتصاد الحديث، الذي يعدّ السكان ثروة بشرية حقيقية، وقد خُصّصت لإدارتها دراسات ومجلدات كاملة. ويظهر ذلك بوضوح في الدول الغربية المتقدمة، حيث تعاني أوروبا اليوم نقصًا حادًا في الفئة الشابة، ما دفع العديد من الدول إلى تقديم حوافز مادية وتشريعية لتشجيع الأسر على الإنجاب.

وعلى النقيض من ذلك، جعلت الأنظمة الحاكمة في كثير من بلاد المسلمين من هذه الثروة البشرية عبئًا وكابوسًا، فحملت الشعوب مسؤولية فشل الحكّام وتقصيرهم في الرعاية وتوزيع الثروات. بل إن هذا الواقع يثير تساؤلات أعمق حول ما إذا كانت سياسات تحديد النسل في العالم الإسلامي مجرد خيار داخلي، أم جزءًا من مشاريع مفروضة تسهم في إضعاف الأمة وتقليص طاقتها البشرية، في انسجام مع مصالح القوى الاستعمارية التي لطالما وجدت في كثرة المسلمين خطرًا استراتيجيًا.

فعملت هذه الأنظمة والجمعيات الغربية العاملة في العالم الإسلامي والعربي على سياسة تنظيم وتحديد النسل بمشاريع كثيرة ظاهرها الخير وباطنها غيره حيث يروجون لذلك لأسباب اقتصادية خوفا من قلة الرزق. ولو كان هناك رعاية حقيقية للأمة وتوزيع للثروات بشكل صحيح مع تأمين الحاجات الأساسية لما كان هذا الخوف وهذه الرغبة في تقليل عدد الأولاد في كل أسرة، فكلكم راع وكلكم مسئول عن رعيته.

وعند العودة إلى التصور الإسلامي، يتضح التباين الجذري؛ إذ إن الشريعة الإسلامية ترغّب في انتشار النسل وتكثيره، وتعتبر النسل نعمة كبرى ومنّة عظيمة منّ الله بها على عباده، ومعروف أن البلاد الإسلامية هي مجتمعات شابة حيث يشكل الشباب فيها نسبة كبيرة من عدد السكان.. وهذا ما لا تريده دول الغرب وأعداء الإسلام..

ولهذا جاء التوجيه في الاسلام صريحًا في الحث على تكثير النسل، أي عكس تحديد النسل، وهذا هو الذي عليه المسلمون في جميع الدهور وفي جميع الديار منذ بعثة المصطفى ﷺ حتى يومنا هذا، فعن أنس رضي الله عنه أنّ النبي ﷺ قال: «تَزَوَّجُوا الْوَدُودَ الْوَلُودَ فَإِنِّي مُكَاثِرٌ بِكُمْ الْأَنْبِيَاءَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ»، وعن عبد اللّه بن عمرو أنّ رسول الله ﷺ قال: «أنْكِحُوا أُمَّهَاتِ الْأَوْلَادِ فَإِنِّي أُبَاهِي بِكُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ»، وعن معقل بن يسار قال: جَاءَ رَجُلٌ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ: إِنِّي أَصَبْتُ امْرَأَةً ذَاتَ حَسَبٍ وَجَمَالٍ وَإِنَّهَا لَا تَلِدُ، أَفَأَتَزَوَّجُهَا؟ قَالَ: لَا. ثُمَّ أَتَاهُ الثَّانِيَةَ، فَنَهَاهُ. ثُمَّ أَتَاهُ الثَّالِثَةَ فَقَالَ: «تَزَوَّجُوا الْوَدُودَ الْوَلُودَ فَإِنِّي مُكَاثِرٌ بِكُمْ الْأُمَمَ» وقال ﷺ: «تَنَاكَحُوا تَكَاثَرُوا»، فهذه النصوص صريحة في الأمر بتكثير النسل، فالرسول طلب تزوج الودود الولود، وأمهات الأولاد، وعلل ذلك بأنه مكاثر بالمسلمين ومباه بهم.

أما الخوف من الفقر الذي يُستعمل لتبرير تحديد النسل، فمرده غياب الرعاية لا كثرة السكان، إذ إن المسؤولية تقع على الحاكم قبل المحكوم: «كلكم راع وكلكم مسؤول عن رعيته». فكثرة النسل يشكّل عنصر قوة لو وجدت رعاية حقيقية وتوزيع عادل للثروات وتأمين للحاجات الأساسية.

وخلاصة القول، فإن علاج قلة الخصوبة التي أفرزتها سياسات دولة الحداثة، يكون بالعودة إلى تصور إسلامي متكامل يجعل الإنسان محور التنمية، ويستثمر الطاقة البشرية بوصفها مصدر قوة. فالإسلام، ودولة الإسلام، وحدهما القادرتان على تحويل الكثرة السكانية إلى طاقة فاعلة، كما تحقق ذلك عبر قرون طويلة من التاريخ، فاللهم عجل لنا بخلافة راشدة تعرف قدر أبنائها وقيمة توجيهات رسولنا الكريم ﷺ.

الدكتور أ. بلال

تتمة : هل تستعيد تونس الخضراء تاريخها الأخضر الوضّاء..؟

نسأل الله العلي القدير أن يكون ذلك بداية الخير العميم؛ الذي سوف يمتد- بإذنه تعالى- إلى كل الشمال الأفريقي؛ لتكون تونس بالفعل مرتكز لدولة كبرى لتنطلق بعد ذلك ويضم كل العالم الإسلامي في دولة واحدة هي دولة الخلافة الراشدة الثانية على منهاج النبوة، ثم تنطلق هذه الدولة لتستأنف المسيرة من جديد إلى كل العالم؛ لتعود تونس وكل بلاد المسلمين مركز الإضاءة والنور في ظل هذا الظلام الدامس وهذا الظلم المستشري على وجه الأرض. أما مكر الغرب وسياساته الخبيثة، وسياسيات عملائه داخل تونس وخارجها فإنها ستذهب هباء منثورًا، ولن ينال أصحابها سوى الخزي في الحياة الدنيا، وفي الآخرة فالله سبحانه أقوى وأسرع مكرًا من مكر كل هؤلاء وهؤلاء، قال تعالى: (وَإِذَا أَذَقْنَا النَّاسَ رَحْمَةً مِنْ بَعْدِ ضَرَّاءَ مَسَّتْهُمْ إِذَا لَهُمْ مَكْرٌ فِي آيَاتِنَا قُلِ اللَّهُ أَسْرَعُ مَكْرًا إِنَّ رُسُلَنَا يَكْتُبُونَ مَا تَمْكُرُونَ). وإرادته سبحانه فوق كل إرادة، وسيبزغ فجر الإسلام من تونس الخضراء جبرًا عن كل قوى الاستعمار لتستأنف تاريخها الأخضر الوضاء بإذن الله عز وجل؛ قال تعالى: (يُرِيدُونَ أَنْ يُطْفِئُوا نُورَ اللَّهِ بِأَفْوَاهِهِمْ وَيَأْبَى اللَّهُ إِلَّا أَنْ يُتِمَّ نُورَهُ وَلَوْ كَرِهَ الْكَافِرُونَ (٣٢) هُوَ الَّذِي أَرْسَلَ رَسُولَهُ بِالْهُدَى وَدِينِ الْحَقِّ لِيُظْهِرَهُ عَلَى الدِّينِ كُلِّهِ وَلَوْ كَرِهَ الْمُشْرِكُونَ). صدق الله العظيم

فليشهد رجب هذا العام قيام الخلافة على منهاج النبوة

بقلم أ.مصعب عمير

يا أمة محمد ﷺ، يا مَن بُعث نبيّكم رحمة للعالمين:

على مدى عامين عصيبين، منع حكام المسلمين، أذناب الغرب، حشد جيوشنا لمحاربة كيان يهود، رغم مطالباتنا لهم بذلك. ثم أمر ترامب فرعون هذا الزمان، بوقف إطلاق نار ملغوم، يُفترض بموجبه أن تتوقف المقاومة عن إطلاق النار، بينما يواصل هو إمطارهم بالنيران! والآن، وبمساعدة أدواته في البلاد الإسلامية، يُعِدّ ترامب العدّة لحشد جيوش المسلمين تحت قيادة الجيش الأمريكي، لتأمين كيان يهود ونزع سلاح المجاهدين!

وإلى جانب خيانة حكام المسلمين، يواصل كيان يهود حصاره الوحشي لغزة، مانعاً دخول المساعدات الإنسانية الحيوية من خيام وبطانيات وأدوية ووقود وغيرها من الإمدادات الأساسية، بينما يواجه مئات الآلاف من أهل غزة عواصف شتوية قاسية جلبت معها برداً شديداً ورياحاً عاتية وأمطاراً غزيرة وفيضاناتٍ واسعة النطاق.

يا خير أمة أخرجت للناس:

كيف هي أحوالك منذ هدم الخلافة في 28 رجب 1342هـ، 3 آذار/مارس 1924م؟ إنها حياة مليئة بالاحتلالات والاعتداءات والهزائم والإذلال والفقر والبؤس... فهل يمكن أن نتوقع غير ذلك حين لا يُطبّق ديننا علينا؟! لقد حذرنا الله سبحانه وتعالى فقال: ﴿وَمَنْ أَعْرَضَ عَن ذِكْرِي فَإِنَّ لَهُ مَعِيشَةً ضَنكاً﴾. وهل يمكن أن نتوقع غير ذلك ونحن بلا درعٍ يحمينا، ولا خليفة صالح يحكمنا بالإسلام ويحشد جيوشنا ضد أعدائنا؟ لقد حذرنا رسول الله ﷺ فقال: «يُوشِكُ الأُمَمُ أَنْ تَدَاعَى عَلَيْكُمْ كَمَا تَدَاعَى الأَكَلَةُ إِلَى قَصْعَتِهَا».

تذكروا أن شهر رجب لم يكن دائماً شهر حزن ودمار، بل شهد في زمن تطبيق الإسلام انتصارات عظيمة على أعداء الأمة. ففي رجب كانت معركة مؤتة، أول معركة كبيرة بين المسلمين والروم، معركةٌ ضد أعظم قوى الكفر آنذاك، الدولة الأولى في زمانها، حيث انسحب فيها سيف الله المسلول خالد بن الوليد انسحاب المنتصر بثلاثة آلاف مقاتل، أمام جيشٍ من الروم قوامه يقترب من مائتيّ ألف مقاتل، ورغم ذلك لم يُهزم المسلمون ولم ينتصر الروم. فمن سيواجه اليوم أكبر قوى الكفر في عصرنا، أمريكا؟

كما شهد شهر رجب تحرير بيت المقدس على يد الناصر صلاح الدين قاهر الصليبيين، الذي أعاد الأقصى إلى حضن الإسلام بعد عقود من الاحتلال الصليبي. فمن يعيد اليوم تحرير الأقصى ويطهّره من دنس يهود؟ ومن يكون ناصراً للأمة محرراً لأرضها، نصيراً للمستضعفين فيها، وقد تكالب عليها الغرب الصليبي كله بقضه وقضيضه؟

وفي رجب كانت معركة عين جالوت، التي هزم فيها المسلمون التتار وأوقفوا زحفهم المدمر نحو بلاد الإسلام. فمن يتصدى اليوم لتتار العصر وينتصر لأمةٍ مغلوبة مستضعفٍ أهلها؟

وشهدنا في هذا الشهر فتح عمورية في عهد الخليفة المعتصم، حين لبّى نداء المرأة المسلمة التي استغاثت به بصرختها "وا معتصماه!"، فقاد جيشاً عظيماً وحقق نصراً مؤزراً. فمن ينتصر اليوم لآلاف النساء اللواتي يصرخن ويستصرخن؟

أيها المسلمون:

سيقف كل واحدٍ منا يوم القيامة أمام الله تعالى ليُحاسَب على ما شهده في زمانه وما فعله لإصلاح أوضاع أمته. يجب على كل واحد منا أن ينصر دين الله، بطاعته والعمل لتطبيق شرعه في حياتنا. عندئذ سينصرنا الله تعالى ويثبت أقدامنا. قال الله تعالى: [يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِن تَنصُرُوا اللَّهَ يَنصُرْكُمْ وَيُثَبِّتْ أَقْدَامَكُمْ].

إن الخلافة هي النظام الذي دلت عليه الأدلة الشرعية، وهي رئاسة عامة للمسلمين جميعاً في شؤون الدين والدنيا، وإقامتها على وجهها واجب، فهي النظام الذي يحفظ وحدة الأمة ويطبق الإسلام. وبدونها تبقى الأمة مقسمة ضعيفة، وإن العمل لإقامتها ليس مجرد حلم أو أمل بعيد المنال، بل هو فرض شرعي يجب أن يتكاتف المسلمون لتحقيقه. قال رسول الله ﷺ: «إِنَّمَا الإِمَامُ جُنَّةٌ يُقَاتَلُ مِنْ وَرَائِهِ وَيُتَّقَى بِهِ».

أيها المسلمون في جيوش الأمة الإسلامية:

إنكم مسؤولون أمام الله عن نصرة دينكم وأمتكم، وإن الأمة تستنصركم وتنتظر نصرتكم لإقامة الخلافة الراشدة الثانية على منهاج النبوة، فهي فرض عظيم ومقام رفيع وشرف كبير لمن يحققه. ألا تحبون أن تكونوا أنصاراً لدين الله كما كان الأنصار في المدينة؟ ألا تحبون أن تُكتب أسماؤكم في سجل الله بوصفكم فاتحين ومنقذين لهذه الأمة؟ أزيلوا الحكام الخونة، وأعطوا نصرتكم لحزب التحرير لإقامة الخلافة الراشدة الثانية على منهاج النبوة.

قال رسول الله ﷺ: «تَكُونُ النُّبُوَّةُ فِيكُمْ مَا شَاءَ اللَّهُ أَنْ تَكُونَ، ثُمَّ يَرْفَعُهَا اللَّهُ إِذَا شَاءَ أَنْ يَرْفَعَهَا، ثُمَّ تَكُونُ خِلَافَةٌ عَلَى مِنْهَاجِ النُّبُوَّةِ، فَتَكُونُ مَا شَاءَ اللَّهُ أَنْ تَكُونَ، ثُمَّ يَرْفَعُهَا إِذَا شَاءَ اللَّهُ أَنْ يَرْفَعَهَا، ثُمَّ تَكُونُ مُلْكاً عَاضّاً، فَيَكُونُ مَا شَاءَ اللَّهُ أَنْ يَكُونَ، ثُمَّ يَرْفَعُهَا إِذَا شَاءَ أَنْ يَرْفَعَهَا، ثُمَّ تَكُونُ مُلْكاً جَبْرِيّاً، فَيَكُونُ مَا شَاءَ اللَّهُ أَنْ يَكُونَ، ثُمَّ يَرْفَعُهَا إِذَا شَاءَ اللَّهُ أَنْ يَرْفَعَهَا، ثُمَّ تَكُونُ خِلَافَةً عَلَى مِنْهَاجِ النُّبُوَّةِ».

الغرب المستعمر وحكام المسلمين فكّان لكماشة واحدة

الدولة هي الكيان التنفيذي لمجموع القيم والمقاييس والمفاهيم عن الحياة التي ارتضاها شعب أو أمة من الأمم، ولذلك فمن المتوقع أن تكون الدولة من جنس الأمة ومن اختيارها، وأن تقوم بالدور المنوط بها، وهو تنفيذ ما يلزم من مهمات الحكم، بما يؤدي إلى تحقيق نمط العيش الذي ارتضاه المحكومون، وتقوم على تأمين الحماية لهم ولنمط عيشهم، ومنع أي خلل يهدد وجودهم أو مصالحهم، تلك المصالح التي تقررها مقاييس حضارتهم.

لكن الأمة منذ عقود تعيش تحت حكم جبري مجرم، لا علاقة للدولة الحاكمة فيه بحضارتها ولا مقاييسها ولا مصالحها، بل هي انعكاس لمصالح الغرب الكافر المستعمر، وحينا للشرق الملحد المستبد، حتى صح في حكامنا القول إنهم نواطير للاستعمار، نصبهم علينا ليقوموا بتنفيذ خطته وتحقيق مصالحه القريبة والاستراتيجية وذلك بالقيام على الأمور التالية:

أولا: ضمان عدم عودة الأمة إلى حضارتها وشريعة ربها ودولتها الواحدة، لأن ذلك يهدد مصالح الغرب بل يهدد حضارته برمتها، وذلك بقمع الداعين لعودة الإسلام إلى الحكم وإقامة الدولة الإسلامية الجامعة وتشويه سمعتهم لينفض الناس عنهم، والتضييق عيلهم لمنع نشاطهم.

وتارة بخداع البسطاء بفكرة استحالة تطبيق الشريعة في ظل حالة الضعف التي تمر بها البلاد، أو بذريعة وجود اختلافات ثقافية وعرقية ودينية في المجتمع، تمنع بزعمهم من تطبيق الإسلام، وتفرض تطبيق العلمانية والقوانين الوضعية المتماهية مع مفاهيم الحضارة الغربية، وأحيانا تفرض تطبيق الأحكام العرفية التي لا تعدو كونها مزاجيات الحاكم ورغباته التي تضمن بقاءه فوق رقاب الناس.

ويندرج تحت هذا البند خدعة التدرج والمرحلية التي يتم تلقينها للمعارضة غير المبدئية، لإكمال حلقة الخداع النفسي والفكري للجماهير، كي تبقى حبيسة الواقع الفاسد خوفا من القمع، أو يأسا من التغيير، أو انتظارا لتغيير مبهم ربما سيأتي به التدرج المزعوم يوما ما!

ثانيا: يقوم حكامنا بحماية مصالح الغرب المادية والعسكرية في بلادنا من أن تنالها يد الشعوب بسوء، وذلك لضمان نهب ثرواتنا واحتلال أعدائنا لأراضينا بأقل أقل الخسائر، وتحرص دولنا وحكامها على هزيمتنا في أي معركة مع الغرب تفرض على بعضنا، وذلك بالتآمر معه من تحت الطاولة، والخداع والمراوغة حينا، وبالوقاحة السافرة حينا آخر، تحت مسمى التحالفات العسكرية والأمنية، أو الحرب على (الإرهاب).

ولذلك لم يعد عمل أجهزة الأمن والعسكر في بلاد المسلمين، حماية البلاد والعباد، ولا السهر على القيم والمقاييس والحضارة الإسلامية من أن تمس، بل تحولت وجهتها لاجتثاث أي تهديد لمصالح الغرب، ومحاربة أي ومضة أمل تهدد استقرار نواطيرهم على كرسي الحكم، بذريعة حفظ أمن (الوطن) واستقراره!

ورغم ذلك لم تعد الدول الاستعمارية وعلى رأسها أمريكا تثق بفعالية الحكام وكفايتهم في تأمين مصالحها وتثبيت احتلالها، فقررت إعادة غزو بلادنا عسكريا بعشرات القواعد العسكرية والمطارات الحربية الجاثمة على صدورنا حتى حين.

ثالثا: محاولة هدم الحضارة الإسلامية في نفوس الأمة وزرع الحضارة الغربية وقيمها في حياة المسلمين، ليس بهدف إنهاض عالمنا حسب الرؤية الغربية للنهضة، بل لضمان التبعية الفكرية للشعوب بالتوازي مع التبعية السياسية للحكام، ويقوم الحكام وإعلامهم والمستأجرون من المثقفين بهذا الدور الرخيص دون هوادة، فيشككون بالقرآن والسنة والشريعة ومن يحملها من علماء سابقين ومعاصرين، ويزينون حثالة أفكار الغرب وفلاسفته والمنضبعين به من أبناء جلدتنا، بهدف تغيير بوصلة المقاييس والمشارب الفكرية عند الشعوب، وهدم القدوات وتفكيك البنية الفكرية الحضارية للمسلمين.

ومع فشلهم المستمر في هذا الباب، إلا أنهم لا يتوقفون عن تكرار المحاولة طمعا في تحقيق ما يمكن تحقيقه ولو مرحليا، من إضعاف ثقة المسلمين بمسلمات حضارتهم الإسلامية عبر تاريخها، ووضع القطعيات موضع النقاش والأسس الثابتة موضع التشكيك.

إن التراجع الذي تشهده الأمة اليوم على جميع الصعد ليس مرده ضعف الأمة حضاريا ولا عددا ولا عدة، بل مرده هو كونها واقعة بين فكي كماشة تخنق حركتها وتمنعها من التقدم بل تهدد بمزيد من التقهقر للوراء.

فالأمة الإسلامية أمة عملاقة بالحضارة التي تحملها فهي أمة الحق والحقيقة، وهي خير أمة أخرجت للناس بمشروع التوحيد والهداية والعدل والرحمة، وهي أمة عملاقة بعديد أبنائها وفتوة مجتمعاتها الشابة، وهي أكبر أمة متجانسة بالمعنى الحضاري والفكري السياسي، فجميع الفروق العرقية والمناطقية واللغوية تذوب أمام وحدة الأخوة الإسلامية الجامعة، ما لا يضاهيه تجمع بشري في المقابل، خاصة وأن غالبية الأمم تجتمع على المصالح لا القيم، وعلى الإقليم والحدود لا المشروع، وعلى المدنية لا الحضارة.

كما أن قوة الإسلام الفكرية والنفسية قادرة على القفز بالأمة إلى صدارة العالم في زمن قياسي، فور انعتاقها من قيودها السياسية، وعودتها لتطبيق دينها صافيا نقيا، فتقوى الله والطمع في جناته أعظم دافع للعمل المخلص لبناء البلاد والتقدم بها سريعا، والدفاع عنها باستماتة، فروح الاستشهاد ليس في الدنيا من يحملها سوى المسلمين، ولن تجد شعوبا تتلقى التهاني والتبريكات باستشهاد أبنائها، ويغبط الناجون منهم الشهداء سوى المسلمين.

إضافة إلى ذلك فإن المسلمين يستوطنون أغنى بقاع الدنيا بالثروات المائية والأراضي الخصبة والمعادن النفيسة والمتنوعة، والجغرافيا الأهم في العالم، وقد أهداهم الله كل أسباب القوة تحت أقدامهم قبل أن يخلقهم، وليس ينقصهم إلا أن يغترفوا من مدد الله، وسيزيد الله الشاكرين.

لذلك على الأمة أن تكسر فكي الكماشة الغربية، التي يحمي بعضها بعضا، فالغرب يحمي حكامنا النواطير، وحكامنا يحمون مصالحه وينفذون خططه لصالحه، وما إن تقوم الأمة بكسر حكامها وهم الفك الأضعف، حتى تنعتق من كماشة الغرب كلها بإذن الله.

وعلى الأمة أن تعلم بأن ضريبة العز إن كانت تراها غالية، فإن ضريبة الذل أشد كلفة وفداحة، وهي خزي في الدنيا وعذاب أليم في الآخرة.

وصدق الشاعر حيث قال: "ومن يتهيب صعود الجبال ... يعش أبد الدهر بين الحفر!

بقلم: الشيخ عدنان مزيان

تتمة : تداعيات الضربات الأمريكية في نيجيريا على الأمن الداخلي والاستقرار الإقليمي

خطررواية ترامب وهاجس التقسيم كما حدث في العراق والسودان

يكشف الخطاب السياسي الأمريكي الذي يختزل أزمات الدول الهشة، كما في حالات العراق والسودان ونيجيريا، في إطار سردية "اضطهاد المسيحيين"، عن نمط بنيوي خطير يتجاهل تعقيدات الواقع. فهذا الخطاب يستبدل تحليل الأسباب الجذرية للأزمات – كضعف الدولة والصراعات السياسية والاقتصادية – بسرد ديني مختزل، يحوّل المعاناة الإنسانية المتعددة إلى أداة للضغط الجيوسياسي. كما يختزل الضحايا في جماعة واحدة، مع أن غالبية الضحايا في هذه الصراعات قد يكونون من المسلمين، الذين لا يُصوَّرون كـ"أقلية تحتاج حماية" في هذا الإطار الانتقائي.

وتكشف تجربة العراق بعد ٢٠٠٣ النتيجة الكارثية لهذا النهج، حيث أدى تحويل الأزمة إلى خطاب "حماية المسيحيين" وتدخل عسكري إلى انهيار الدولة، مما تسبب فعلياً في هجرة الغالبية العظمى من مسيحيي العراق – النتيجة المعاكسة تماماً للهدف المعلن. وفي السودان، أدى التبني الخارجي لرواية "الحرب الدينية" بين الشمال المسلم والجنوب المسيحي إلى تجاهل العوامل القبلية والاقتصادية، وأسفر عن انفصال الجنوب الذي سرعان ما غرق في حرب أهلية وصراعات داخلية، أثبتت أن اختزال الصراع في بعد ديني لا يحل الأزمات بل يعيد إنتاج العنف بأشكال جديدة.

تأثير الشراكة الأمنية الأمريكية النيجيرية على منطقة غرب افريقيا

تؤثر الشراكة الأمنية الأمريكية النيجيرية على توازنات غرب إفريقيا بفضل ثقل نيجيريا الديمغرافي والعسكري، مما يثير ردود فعل متفاوتة بين جيرانها. على المستوى المؤسسي، يُعمق هذا التعاون الانقسام داخل "الإيكواس" بين الأنظمة المدنية والعسكرية، ويضعف آليات الحل الإفريقي الجماعي، محولاً ملف مكافحة الإرهاب إلى ساحة ثدار خارج الأطر الإقليمية.

الخلاصة هي أن نيجيريا لم تعد مجرد شريك تعاوني، بل أصبحت بوابة لإعادة التموضع الاستراتيجي الأمريكي في القارة. قد تتحول إلى مجرد "منصة أمنية" ثدار وفقاً لأجندة خارجية.

ختاما:

تُجسّد الأزمة الأمنية في نيجيريا وتطور تعاملها مع الضغط الأمريكي نموذجاً كاشفاً لأزمة الدولة الوطنية وريثة الاستعمار، حيث يتضاءل احتكارها للعنف وتتقاسم قرارها الأمني مع فاعلين خارجيين. فقد تحولت السيادة من مبدأ مقدس إلى أداة تفاوض، كما يتجلى في تحول الموقف النيجيري من الاستنكار الصارم للتدخل الأحادي إلى قبول شراكة عسكرية منظمة مع واشنطن. هذا التذبذب ليس علامة ضعف أخلاقي، بل هو تعبير عن منطق "الدولة الضعيفة" التي تحاول التكيف والنأي بنفسها داخل نظام أمني عالمي غير متكافئ، حيث يُعاد تعريف العنف المحلي عبر خطاب خارجي تبسيطي – كادعاء "اضطهاد المسيحيين" – لتحويله إلى "قضية قيم كونية" تبرر التدخل وتخرج تفسير الأزمة من يد الدولة .

بقلم أ.ياسين بن يحيى

القضاء المتأزم واشكالية استقلاله

الجزؤ الأول من مداخلة الأستاذ لعبد الرؤوف العيادي في مؤتمر * القضاء بين منظومة القانون الوضعي و منظومة التشريع الاسلامي

تعريف:

يعتبر استقلال القضاء في المنظومة الليبرالية الغربية من المبادئ الأساسية التي تقوم عليها دولة القانون وهي تهدف إلى تمكين القاضي من إصدار أحكامه دون الخضوع إلى ضغوط أو تعليمات من طرف السلطة التشريعية أو السلطة التنفيذية أو أي سلط خارجية ويشكل العمل بهذا المبدأ حسب تلك المنظومة ضمانة أساسية للمحاكمة العادلة ومساواة الجميع أمام القانون.

ولتوفير شروط فاعلية هذا المبدأ فقد حرص المشرع الغربي في تنظيم القانون الأساسي للقضاة على تكريس مبدأ عدم امكانية نقل القاضي من مكان عمله دون رضاه أو عزله إلا عبر إجراءات معقدّة من رفع الحصانة عليه وتمكينه من الضمانات المطلوبة حفظا للأمن والاستقرار الوظيفي.

وللعلم فإن القاضي لا يعتبر صلب تلك المنظومة موظفا عموميا وإنما هو في وضع عون دولة لارتباط الأول بالإدارة بينما يرتبط الثاني بإحدى سلط الدولة وهي السلطة القضائية.

لا يخفى أن القضاء يعدّ من مؤسسات الدولة التي تتأثر مباشرة بسياساتها التي تتخذ شكل قوانين وهي إما سلطة منبثقة من المجتمع وعقائده حسب طبيعة الدولة مستقلة أم تابعة أو مجرد أداة لتنفيذ مخططات الوصاية وفرض مصالح القوى المتسلطة عليه.

لذلك تعين التقويم التاريخي والسياسي لوضع القضاء عبر حقبتي الاستعمار الفرنسي ثم ما يسمى بالاستقلال أو استخلاف الاستعمار عبر تكريس تشريعه وهيكلته ضمن خيار التغريب أي زرع المؤسسة القضائية في جسم مجتمع سبق استعماره.

1/ السياسات الاستعمارية في مجال القضاء:

سعت فرنسا الاستعمارية إلى انتهاج سياسة في المجال العدلي تخدم أهدافها في إضعاف أداء القضاء المحليّ عبر إهمال تطوير إدارته وتكوين قضائه وتمويله عن طريق ميزانية الدولة وفي الآن نفسه بناء منظومة قضائية دخيلة واسعة الاختصاص وتعمد وسائل تنظيم وناجعة بما يمكنها من توفير الأمن والاستقرار للنظام الاستعماري وللغرض فرضت اتفاقية المرسى على الباي الممضاة في ٠٨ جوان ١٨٨٣ التي كرست الهيمنة الإدارية على الإيالة التونسية الكفيلة بفرض تنظيم النموذج العدلي الذي يخدم مصالحها في وضع يدها على البلاد.

وقد جاء بالفصل 1 من الاتفاقية المذكورة: "لما كان مراد حضرة الباي المعظم أن يسهل للحكومة الفرانسوية اتمام حمايتها تكفل بإجراء الإصلاحات الإدارية والعدلية والمالية التي ترى الحكومة المشار إليها فائدة في إجرائها".

ولبلوغ أهدافها لجأت السلطة الاستعمارية إلى تجريد الباي من سلطته التشريعية إذ يقتصر دوره على إمضاء التشريع الاستعماري وإدراجه بالرائد الرسمي وأشفعت ذلك بتسمية الكاتب العام للحكومة فرنسي الجنسية وهو أهم سلطة إدارية كلفت بمراقبة الفريق الوزاري (المتكون من عدد 7 وزراء منهم تونسيان اثنان) والمصادقة على الأحكام التي تصدر عن المحاكم الأهلية قبل عرضها على مصادقة الباي.

1.1ضرب السيادة الوطنية:

يعتبر عمل القضاء مظهرا من ممارسة السيادة للدولة أي الفصل في النزاعات وقطعها على مقتضى تشريع يعبر عن إرادة الشعب الحرّ دون فرض من طرف قوة خارجية وما يتعين الإشارة إليه هو أن القضاء في تونس شهد انقلابا في مستوى التشريع والهيكلة بعد احتلال الاستعمار دياره سنة 1881 إذ فرض التشريع الفرنسي والمحاكم الفرنسية، وضيق مجال عمل القضاء الأهلي خاصة في المادة الجزائية عبر فرض ما يسمى بالقضاء المقيّد وهو يعني أن أحكام محكمة الوزارة (أي الجنائية) لا تكون قابلة للتنفيذ إلا بعد أن يكسيها الكاتب العام للحكومة الفرنسية الصيغة التنفيذية وإن أبقى على المحاكم الشرعية التي تختص بالنظر في مادة الاحوال الشخصية والشؤون العقارية.

وقد شهدت حقبة الاستعمار حلّ المحاكم القنصلية التي تشكلت في أواخر القرن التاسع عشر من طرف الدول الاوروبية التي فرضت عدم خضوع جاليتها للمحاكم التونسية مما يمثل تعدّيا على سيادة الإيالة آنذاك وفرض الاستعمار الفرنسي إعادة تنظيم المحاكم الفرنسية عبر إقامة محاكم ابتدائية بأهم المدن التونسية (تونس، بنزرت، صفاقس، سوسة) يغطي اختصاصها كامل تراب الإيالة ووسع اختصاصها الحكمي للفرنسيين والمتمتعين بالحماية الفرنسية من الأوروبيين وإلى التونسيين في بعض الحالات كما اقتضى أمر 29 جانفي 1926 عرض القضايا السياسية مهما كانت جنسية فاعلها على أنظار المحاكم الفرنسية، أما الطور الاستئنافي فتنظر فيه محكمة الجزائر للاستئناف (2).

وغني عن البيان أن قضاء الحماية إضافة إلى ما فرضه من وصاية إدارية على القضاء الأهلي فإنه تميز بالانحياز ضد أهل البلاد فقد نظرت المحكمة الجناحية بتونس في جلستها يوم 1905/11/18 في قضية اعتداء بالضرب تسبب في موت المعتدي عليه أحيل فيها أحد الفرنسيين بحالة سراح ! وقضت فيها بالخطية 50 فرنكا مع تأجيل التنفيذ !! (3). ولم تكن أحوال القضاء الأهلي لتوفر ضمانات أوفر للمتقاضي أو المتهم، إذ كانت محكمة الوزارة تشتغل بواسطة موظفين يعملون تحت إشراف الكاتب العام للحكومة ومدير الأقسام العدلية المعينين مباشرة من طرف رئيس الجمهورية الفرنسية مهمتهم إعداد الملفات ويتولون التحقيق فيها ثم يتدخل الباي ليحكم فيها للتصديق نهائيا على الحكم بعد مصادقة أولى صادرة عن الكاتب العام للحكومة وهو ما يطلق عليه بنظام العدالة المقيدة وهكذا كان القضاء من مهام الإدارة والحكم من اختصاص الباي وهو قضاء يفتقر إلى أدنى الضمانات القانونية ويكرس الاستبداد وينال من الشعور بالأمن. وكان هناك ما يسمى بقضاء القيّاد نواب الباي لدى القبائل الذين يتمتعون بصلاحيات إدارية (الجباية أساسا) وقضائية تتمثل في تنفيذ الاحكام الصادرة عن المحكمة ومراقبة المبعدين كما أنه له صلاحيات الضابطة العدلية يبحث في الجرائم ويعاينها ويوقف المتهمين وكانوا يلجؤون إلى أساليب التعذيب الجسدي وشتى وسائل الارهاب (4).

تلك كانت صورة القضاء الأهلي والمستعمر واللذان يشتركان في أنهما تحت سلطة الإدارة الاستعمارية ووصايتها وهو ما يكشف ازدواجية المعايير لدى الدولة المستعمرة التي تعمل بعقيدة فصل السلط داخل حدود ما يسمى بالمركز الاستعماري (المتروبول) أما داخل مستعمراتها فتلجأ لسياسة الوصاية وفرض الأمن وخدمة مصالح القوة الخارجية وهي المعايير المعمول بها في مجال التنظيم القضائي.

2 رؤية تقويمية للقضاء للثعالبي الزعيم المؤسس للحزب الحر الدستوري:

كانت قيادة الحزب المذكور المؤسسة خريجة جامع الزيتونة تنتمي إلى ما يسمى بالمدرسة المحافظة أو التقليدية في تكوينها ومرجعيتها الفكرية، وكان الزعيم عبد العزيز الثعالبي تناول وضع القضاء في ظل «الحماية الفرنسية» في مؤلفه الشهير «تونس الشهيدة» الذي ألفه سنة 1920 (نشر دار الغرب الإسلامي 1988) وقد اعتبر في مقدمة تقويمه للقضاء أن نظام العدلية بالبلاد التونسية هو عبارة عن «هيكل مريع يسوده الظلم وفقدان الأمن وهو من أقوى وسائل الحكم والاضطراب الاجتماعي»، وقد أتى في تحليله لوضع القضاء على مختلف المحاكم القائمة أو التي بعثها الاستعمار ونقد بشدة افتقارها لنظام إداري مناسب يحفظ حقوق المتقاضي إذ يلقى بالمؤيدات بمقاعد المحكمة أو بمساكن القضاة أو بمكاتب العدول كما أنها تفتقر لدفاتر يسجل بها قرارات المحكمة التي لا يجري تعليلها مخالفة منها للتشريع الإسلامي كما أنه في حالة عدم توفر اجماع لدى هيئة المحكمة يحال الأمر على الكاتب العام للحكومة فرنسي الجنسية والحال أن الأمر يهم المجلس الشرعي المختص بالأحوال الشخصية والشؤون العقارية الذي يرجح أحد المواقف أو يتخذ القرار بمفرده إلى غير ذلك من النقائص والإخلالات ناقدا عدم التمويل الحكومي وعدم الإصلاح الإداري المطلوبين.

كما انتقد عدم وجود مجلات قانونية ونصوص تشريعية إذ لم تصدر المجلات إلا بعد أربعة عقود من الاستعمار واقتصار وظيفة القضاة في اقتراح مشروع حكم يعرض على مصادقة الكاتب العام للحكومة ثم على مصادقة الباي الذي يحتفظ «بالنفوذ القضائي».

وانتقد عند استعراضه لأوضاع محكمة الوزارة (مقرها بالعاصمة) التي تختص في النظر في جنايات وهي تشتغل أيضا كمحكمة استئناف ومحكمة نقض وإبرام أساليب العمل بها المتخلفة.

كما أشار إلى اكتظاظ المحاكم وضعف المستوى الثقافي للقضاة حتى أنهم لا يستطيعون استيعاب ما جرى سنه من قوانين ومجلات (القانون المدني 1906 قانون المرافعات 1910 الذي لا تطبق أحكامه على الإدارة، القانون الجنائي 1914) وكذلك تدخل الإدارة الفرنسية في القضاء عبر مدير الأقسام العدلية والكاتب العام للحكومة وبشأن بعث المجلس العقاري المختلط سنة 1885 فقد لاحظ الثعالبي أنه أداة للحرب والاغتصاب ويهدف إلى تطبيق سياسة ترمي إلى «منح الجنسية الفرنسية للعقارات المسجلة» التي يصبح النزاع حولها من اختصاص المحاكم الفرنسية وأن إدارة الحماية أصبحت تحتفظ بالسلطتين التشريعية والتنفيذية إضافة إلى السلطة القضائية.

هل الدولة الديمقراطية على مسافة واحدة من الجميع

يتزايد الحديثُ والجدلُ من حين لآخر عن الديمقراطية في البلاد الإسلامية، وفي البلاد العربية منها تحديدًا. وأنها من وجهة نظر مناصريها الأسلوبُ الأمثل للحكم ولتسيير الشأن العام في المجتمعات، ولوضع حد للصراعات والنزاعاتِ الطائفية والمذهبية والعرقية. إذ هي، من بين نظم الحكم، ما يسمح بوجود مساحة للعيش المشترك بين جميع الناس (المواطنين) على اختلاف معتقداتهم الدينية وتوجهاتهم السياسية والفكرية، وما يحقق المساواة بينهم في الحقوق والواجبات، من ذلك ما صرّح به الأستاذ أمين محفوظ في لقاء له على قناة الزيتونة من أن الدولة الديمقراطية ليست معادية للدين، بل على العكس من ذلك، فهي تحمي الدين حسب قوله، ويعتقد هؤلاء أنه قد آن الأوان للعيش في وئام وسلام ومودةٍ بين الجميع، وأن الدولة الديمقراطية العلمانيةَ هي الحل الوحيد لكل الصراعات ولكل مشاكل المنطقة. وهذا اعتقاد غير صحيح البتة.

فالدولة الديمقراطية العلمانية في الغرب ليست محايدة، إذ تعتمد في هويتها على خلفيات دينية وثقافية مسيحية وتدعم كنائس معينة دون غيرها، كما تفرض على الأديان القبول بدستورها العلماني للاعتراف بها، وهو ما يتعارض مع كثير من العقائد. ويبرز هذا الظلم بوضوح مع الإسلام، لأنه دين ونظام حياة وتشريع، فلا تستطيع العلمانية قبوله إلا بتغييره أو رفضه، مما يناقض ما يدعونه من الدفاع عن حرية العقيدة.

فالمسلمون في الغرب يعانون من تضييق شديد، حيث لا يُعترف بدينهم في كثير من الدول، وبعكس ما صرح به الاستاذ أمين محفوظ بأن الديمقراطية – بحسب رأيه – مكّنت المسلمين من ممارسة شعائرهم وبناء مساجدهم في أوروبا وأمريكا، فإن الحقيقة هي أن المسلمين يواجهون صعوبات كبيرة في بناء المساجد، كما أن كثيراً من المصليات غير معترف بها وتقع في أماكن مهينة. ويُحرم المسلمون من تلبية متطلبات دينية أساسية مثل الذبح الحلال، والأضاحي في عيد الأضحى، ووجود مقابر إسلامية مستقلة. كما يُضيَّق عليهم في ممارساتهم الدينية، كخمار المرأة والصلاة في المدارس، بل أصدرت بعض الدول قوانين تمنع الحجاب أو النقاب وتفرض عقوبات على ذلك.

ويُجبر أبناء المسلمين في المدارس على دروس السباحة والرياضة المختلطة، والمشاركة في أعياد النصارى، بينما يُعقَّد إنشاء مدارس خاصة بالمسلمين. كما أنّ أعياد المسلمين غير معترف بها رسمياً في كثير من الدول، فلا تُمنح إجازات للعمال أو الطلاب، ويُحرم كثير من المسلمين من أداء صلاة الجمعة بسبب العمل أو الدراسة. وإلى جانب ذلك، يتعرض المسلمون للتمييز في العمل والسكن والتعليم ومؤسسات الدولة.

وبعد أحداث 11 سبتمبر، سنت الدول الغربية قوانين لمحاربة الإرهاب استُخدمت ضد المسلمين، فتعرضوا للمراقبة والتنصت، ومداهمة البيوت، والتحقيقات الأمنية، ومنع أحزاب ومنظمات إسلامية، ومحاكمات دون أدلة كافية، إضافة إلى الطرد وسحب الجنسيات. ورافقت ذلك حملات إعلامية وسياسية عنيفة ضد الإسلام والمسلمين، صوّرت الإسلام عدواً، وخلقت أجواء من الكراهية أدت إلى اعتداءات جسدية وصلت أحياناً إلى القتل.

وإذا كان هذا هو حال الدولة الديمقراطية في بلاد الغرب، وهي موطن نشأتها، حيث يُفترض أن تكون في أكمل صورها وأكثرها التزاماً بمبادئها، فإن حالها في بلاد المسلمين أشدُّ سوءا، الأمر الذي يدل على أن الإشكال ليس مجرد سوء تطبيق عارض، بل هو خلل أعمق يظهر في الديمقراطية كأيديولوجيا وعقيدة تفرض على الجميع وبمنطق القوة بالسير وفق نمطا معين من العيش يتعارض مع غيره وخاصة مع مبدأ الإسلام، فالديمقراطية تجعل الحاكمية للبشر ولأهواء البشر، في حين أن الإسلام يجعل الحكم والتشريع لله، أي لأحكام الوحي.

في المقابل، فإن الإسلام يطرح نموذجا من الحكم قادر على استيعاب الأديان جميعاً، بمنحها خصوصية قانونية ومساحة واسعة لممارسة معتقداتها وحياتها الاجتماعية، دون فرض تبنٍّ فكري لدستور الدولة الإسلامية، دولة الخلافة، والاكتفاء بالالتزام بالنظام العام وعدم الخروج على الدولة.

ولنا أن نتساءل هنا عن حقيقة الدول الديمقراطية العلمانية الغربية ونقيس ما يجري فيها بما كانت عليه دولة الخلافة الإسلامية من إحسان في معاملة غير المسلمين لنرى الفرق بينهما ولنعرف أي الدولتين أقدر على رعاية الشؤون والحكم بالعدل والإنصاف.

قال تعالى: {إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالْإِحْسَانِ وَإِيتَاءِ ذِي الْقُرْبَى وَيَنْهَى عَنِ الْفَحْشَاءِ وَالْمُنْكَرِ وَالْبَغْيِ يَعِظُكُمْ لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ } [النحل: ٩٠].

الدكتور الأسعد العجيلي

المدير المسؤول
منصف المقدم

رئيس التحرير
فتحي بن عمارة

WWW.attahrir.info
press@attahrir.info

المقر الاجتماعي
17، نهج باب الخضراء تونس

الفاكس 71345949
الهاتف 71345950

.M . I . P